التحويلات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990–2020

Social transfers and their impact on the public budget deficit in Algeria a standard study using the ARDL model during the period 1990-2020.

جلولي صفية*

مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي،

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر

djellouli.safia@univ-tlemcen.dz

د. بوقناديل محمد

مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي،

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر

mohammed.bouknadil@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/09/23 تاريخ القبول: 2022/11/07 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة للدولة باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990-2020، من خلال تسليط الضوء على حالة الجزائر، وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي الكمي للمعطيات والإحصائيات وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة. وكون التحويلات الاجتماعية تعتبر من أهم الأدوات ضمن السياسة الاجتماعية المتبعة من طرف الجزائر، ونتيجة للتوسع في نفقاتها خصوصا من الجانب الاجتماعي والمقيدة ضمن نفقات التسيير، هذا من خلال التطرق للإطار النظري لعجز الميزانية العامة وواقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن متغير التحويلات الاجتماعية يؤثر على عجز الميزانية العامة في المدى الطويل، بحيث إذا زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1%، فإن عجز الموازنة يتغير ب 1,429%، وفي الأجل القصير وذا دلالة إحصائية ($Prb\leq0.05$)، وبتأثير موجب لأن التحويلات الاجتماعية تؤثر إيجابا وسلبا على الميزانية العامة على حسب مخصصاتها التي تتأثر بتقلبات في سعر النفط.

الكلمات المفتاحية: نفقات التسيير، التحويلات الاجتماعية، عجز الميزانية.

Abstract:

This study tried to measure the impact of social transfers on the state's general budget deficit to use the ARDL model for the 1990-2020 period by highlighting the situation of Algeria, and this is based on the quantitative analytical approach to data and statistics and analyzing them to reach the desired results. And the fact that social transfers are considered one of the most important tools within the social policy followed by Algeria, and as a result of its expansion in its expenses, the social and restricted aspect within the expenses of the management, through a discussion of the theoretical framework of the deficit of the general budget and the reality of social transfers in Algeria. Based on the results of the model, the study concluded that the variable of social transfers affects the short budget deficit in the long term so that if social transfers increase by 1%, then the budget deficit changes 1,429645% It is obligatory because social transfers affect positively and negatively on the general budget, according to their allocations, which are affected by fluctuations in the price of oil.

Key Words: Management expenses, Social transfers, Budget deficit.

JEL Classification: H68; H71.

* مرسل المقال: جلولي صفية (*safiadjellouli13@gmail.com*)

المقدمة:

تعتبر التحويلات الاجتماعية أداة مهمة تولي لها الدولة أولى اهتماماتها في توجهاتها، ففي الجزائر ولمدة عقود؛ شكل السخاء المالي للدعم الاجتماعي السمة البارزة في تسيير دولة اجتماعية شعارها تخفيف درجة التفاوت بين الطبقات عن طريق رفع القدرة الشرائية، وعلى هذا الأساس تعتمد على نظام التحويلات الاجتماعية لدعم القطاعات الحساسة التي لها علاقة مباشرة بوظيفة الدولة الاجتماعية، من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان والحد من عدم المساواة. فتخصص لهذا الغرض مبالغ ضخمة مرصودة سنويا ضمن الميزانية العامة للدولة، لتخفيف التوترات الاجتماعية. وعلى الرغم من المزايا الكبيرة للدعم؛ تواجه الجزائر صعوبات مادية بسبب محدودية إيراداتها العامة، وهو ما يشكل ثقلا على كاهل الميزانية العامة.

سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

لمعالجة إشكالية الدراسة؛ انطلقنا من الفرضيات التالية:

- هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر.
- توجد علاقة سببية بين مخصصات التحويلات الاجتماعية المبنية بصورة واضحة على ايرادات قطاع المحروقات، وتفاقم معها عجز الميزانية العامة في الجزائر.

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة حيوية هي المكانة التي تحتلها التحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة، منها: دعم الصحة، دعم التعليم، دعم السكن، والرعاية الاجتماعية وغيرها. والهدف منها زيادة الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع. ومن وجهة النظر الاقتصادية؛ تعتبر نفقات الدعم الموجهة خسارة إذ لم تستفد منها الفئة المستحقة لها.

كما تكمن أهداف الدراسة في إبراز الجانب النظري الخاص بالعجز في الميزانية العامة، وتحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر، وكذلك العلاقة التي تربطهما من خلال تسليط الضوء على أساس تحليل البيانات والمعطيات من جانب التحويلات الاجتماعية، أي الدعم الصريح، وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

لغرض دراسة تأثير التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، اعتُمِد على المنهج الوصفي في تحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر وعرض الإطار النظري لعجز الميزانية العامة، فضلا عن المنهج القياسي باستخدام نموذج ARDL لإثبات صحة الفرضية التي تبنتها الدراسة والوصول إلى النتائج المحددة.

لمعالجة ما سبق، يُتطَرَّق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة.

المحور الثاني: واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر.

المحور الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2020.

ونجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع:

- دراسة (**بوحوش أسماء وصيد فاتح**) سنة **2022** تحت عنوان: "أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2020": حاولت الدراسة تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدعم الحكومي، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت المنهج القياسي لتحليل بيانات للفترة (2000-2020)، والتطرق إلى تحليل تطور كل من عجز الموازنة والدعم الحكومي. توصلت الدراسة إلى أن التوسع في الدعم الحكومي ممثلا في التحويلات الاجتماعية ينجم عنه زيادة في عجز الموازنة. (بوحوش ، 2022، الصفحات 281-297)
- دراسة (**دندن فتحي حسن وقدال زين الدين**) سنة **2022** تحت عنوان: " الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020": حاولت الدراسة إلى تقييم انعكاسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة، من خلال التطرق إلى مفاهيم الموازنة العامة للدولة والدعم الحكومي، والآثار المترتبة عن الدعم الحكومي على الموازنة العامة لحالة الجزائر للفترة الممتدة 2010-2020. وتوصلت الدراسة -بعد أخذ عينة من الدعم الحكومي في الجزائر، والمتمثل في التحويلات الاجتماعية المقدرة مخصصاتها ب 22% من مجموع النفقات العامة، إلى ترتب عجز في الموازنة العامة بنسبة تتراوح بين 130% و117% لمدة 04 سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، والتي كان لها أثر سلبي كبير على الموازنة العامة. (دندن، 2022، الصفحات 350-369).
- دراسة (**كافية عيدوني**) سنة **2021** تحت عنوان: "أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL": تطرقت الدراسة إلى موضوع سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر وأثرها على الميزانية العامة للدولة، وهذا بتناول تطور أنواع الدعم -خصوصا التحويلات الاجتماعية- وتحليلها خلال الفترة الدراسة 1993-2018. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL، وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي الكمي للمعطيات والإحصائيات وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة. وتوصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الدعم الاجتماعي ينجم عنه زيادة في عجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر، حيث تعتبر هذه التحويلات الاجتماعية جزءا ديناميكيا في الميزانية العامة، ولها مميزات كونها تندرج ضمن فصول الميزانية، غير أنها تعد أحد الأسباب الرئيسية في عجز الميزانية العامة للدولة. (عيدوني ، 2021، الصفحات 244-225).
- دراسة (**بشار يونس صبيح الخوالدة، إبراهيم البطانية**) سنة **2018** تحت عنوان: "أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة": تهدف الدراسة إلى قياس أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في الأردن خلال الفترة 1990-2015، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، كما أظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. أما نتائج الانحدار، فأثبت وجود أثر إيجابي وذي دلالة إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، حيث إن زيادة الدعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (11.13916)، مع ثبات باقي العوامل الأخرى.(بشار ، 2018، الصفحات 152-163)

- دراسة (**طارق إسماعيل**) سنة **2018** تحت عنوان: " سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية": حاولت الدراسة التطرق إلى واقع وحجم الدعم في الدول العربية، بالإضافة إلى أشكاله وآلياته وانعكاساته على الموازنات العامة، وإلى تطور إصلاح منظومة الدعم الحالية والمستقبلية، واعتمدت الدراسة على استبيان سياسات الدعم في الدول العربية الذي أعده صندوق النقد العربي لسنة 2018.(إسماعيل، 2018).

I. الإطار النظري لعجز الميزانية العامة

1. تعريف عجز الميزانية العامة:

لقد تعددت التعريفات حول عجز الميزانية العامة، وهذه أبرزها:

يعرف على أنه: "الحالة التي تكون في الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وقد يكون نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات العامة". (السعودي، 2019، صفحة 79)

ويعرف أيضا على أنه: "تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة".(قدي، 2003، صفحة 201)

2. أنواع عجز الميزانية العامة:

- **العجز الجاري**: وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري الإيراد العام الجاري.(المطلب، 2003، صفحة 207)
- **العجز الأساسي**: يستند هذا المفهوم إلى دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق، أي في فترة سابقة، أي أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الحالية.
- **العجز التشغيلي**: ينجم هذا العجز عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدرا الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائد، أي أنه يراعي فيه قيمة الفوائد التي تدفع، تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقة للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار). (رمزي ، 1999، صفحة 106)
- **العجز الشامل**: العجز الشامل هو ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث يشتمل القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة.(قدري، 2003، صفحة 207).
- **العجز الهيكلي**: يتمثل هذا العجز في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر مسايرة معدلات نمو النفقات العامة واللحاق بها بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي، وكذلك التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.

3. أسباب عجز الميزانية العامة

هناك العديد من العوامل، مردها إلى عاملين أساسين هما:(دردوري، 2013-2014، الصفحات 122-126).

1.3. الزيادة في الإنفاق العام:

بعد ظهور الدولة المتدخلة في كل نواحي الحياة، أضحت النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها، فزيادة النشاط الاقتصادي تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى هذه الزيادة، أبرزها:

-زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية: وهي الحالة التي عرفتها معظم الدول النامية في مواجهتها للعجز الكبير جراء تفاقم حجم الديون وارتفاع خدماتها، فيتم تخصيص نسبة كبيرة من حجم الإنفاق العام لسداد الديون وأعبائها، عوض استغلاله المباشر في البرامج التنموية. (رمزي، 2000، صفحة 93).

-الإنفاق العسكري: يحتل حجم الإنفاق العسكري المراتب الأولى في الموازنات الحكومية، ولا يقتصر ذلك على فترات الحروب أو عدم الاستقرار الداخلي؛ ولكن حتى في أوقات السلم، نظرا لما أصبحت تفرضه الساحة الدولية من المتطلبات الحديثة للأمن والدفاع القومي.

-اتساع نمو العمالة الحكومية.

-الأزمات الاقتصادية: وهي الوضعية التي يمر بها الاقتصاد بمرحلة تستدعي من الدولة التدخل بزيادة الإنفاق العام لدعم الطلب الاستهلاكي، مثل الإعانات للعاطلين عن العمل والتحويلات الاجتماعية الأخرى، أو الطلب الاستثماري عن طريق التمويل بالعجز للدفع بالمشاريع والبرامج التنموية.

-التوسع في النفقات غير الضرورية.

-زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك: وهو ما يعكس حجم تدخل الدولة بدعمها لبعض السلع المحلية ودعمها للمستثمرين المحليين.

-سياسة التمويل بالعجز: وهو العجز الذي يُغَطَّى إما عن طريق الاقتراض الحكومي داخليا وإما من طرف دول أجنبية، أو باللجوء إلى الإصدار النقدي، وهو لدى البلدان المتقدمة مختلف عما هو عليه لدى الدول النامية، وذلك لأنه في الحالة الأولى يمكن استيعاب العجز بسهولة على عكس الحالة الثانية، إذ ينتج عنها عدم القدرة على سداد الديون في المستقبل.(الرزاق، 2011، صفحة 73)

-التضخم: يعتبر التضخم هو الآخر عاملا من عوامل تزايد الإنفاق العام تماشيا مع الارتفاع الحاصل في الأسعار، وحفاظا على نفس نمطية الاستهلاك؛ تلجأ الدولة إلى رفع نفقاتها المخصصة للدعم السلعي وترتفع معها كلفة الاستثمار العام، وهو ما ينعكس سلبا على الحصيلة الجبائية، ويمكن أن تقرر علاوات غلاء لموظفيها، إضافة إلى تداعيات تدهور قيمة العملة وآثارها على مضاعفة مدفوعات أعباء الدين العام.

-سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام: والتي لا تخضع للعامل الاقتصادي، فينتج عنه زيادة حجم نفقات التسيير في الموازنات الحكومية للبلدان النامية -على الخصوص- تزايد مستمرا، سببه الأساسي تنامي الكتلة الأجرية. إلا أننا نجد الاعتقاد السائد بأن نسبة الإنفاق العام المقبولة إلى الناتج المحلي الخام تتراوح بين 05% إلى

25%، وهي ليست بالمرجعية لعدم إمكانية إثبات وتعميم ذلك، لأن حجم الإنفاق العام يتوقف على عوامل عدة تحدده، وهي تختلف من دولة إلى أخرى.(قدي، 2005، صفحة 179)

2.3 انخفاض الايرادات العامة:

لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر سبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، فمن بين أهم العوامل لتراجع نمو الموارد العامة نجد:

-ضعف الجهد الضريبي وجمود النظام الضريبي.

-التهرب الضريبي.

-كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.

-تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام.

-ظاهرة المتأخرات المالية.

II. واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر

اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق التوسعية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها التحويلات الاجتماعية. إذ تعتبر التحويلات الاجتماعية أحد أهم بنود نفقات التسيير، من خلال تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدول (Ministère Des Finances d'Algérie, Septembre 2014, p. 20)، كما صنفتها المادة 24 من القانون 84-17 في القسم السادس (النشاطات الاجتماعية، المساعدات والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية) (قويدري، ديسمبر 2015، صفحة 137).

وتتكون سلة التحويلات الاجتماعية من العناصر التالية: (لعيسوف، 2021، الصفحات 101-109)

- **دعم العائلات**: ويشمل:
  - المنح ذات الطابع العائلي: تتضمن المنح العائلية، المنحة الدراسية، منحة الأجر الوحيد.
  - دعم التعليم: عن طريق تقديم الدعم لمراكز الخدمات الجامعية (منح الطلبة، الإطعام، النقل)، منح تلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، والإطعام المدرسي، المنح الدراسية بالخارج، منحة التمدرس للتلاميذ المعوزين.
  - دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية: والمتمثلة في الحليب، الحبوب، السكر، الزيت الغذائي.
  - دعم الكهرباء والغاز والماء: تتضمن كهرباء الريف، التوزيع العمومي للغاز، التعويض عن تخفيضات فواتير الكهرباء في ولايات الجنوب.

- **الدعم الصحي:** يتضمن دعم المؤسسات الاستشفائية، الصحة المدرسية، النفقات المتعلقة بالخدمات المقدمة في إطار اتفاقية التعاون الطبي.
- **دعم السكن:** خصصت الجزائر موارد مالية ضخمة لهذا القطاع، بهدف تخفيف حدة أزمة السكن وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال أنواع الدعم المقدم في هذا المجال، إما عبر إعانات مباشرة على شكل مساعدات مالية تتراوح بين 400000.00دج إلى 1000000.00دج بهدف تهيئة قطع أرضية أو حيازة ملكية خاصة بالمساكن أو توسيعها، وإما بإعانات مالية غير مباشرة تكون من خلال دعم البرامج السكنات عن طريق تخفيض قيمة الإيجار أو تخفيض قيمة السوقية للسكن وفقا لشروط يحددها التنظيم.
- **دعم معاشات المتقاعدين:** تعتبر منظومة التقاعد إحدى آليات الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى التغلب على فقدان الدخل بسبب الشيخوخة أو الوفاة أو العجز لصالح الأفراد،(صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 15). وبغرض حماية قدرتهم الشرائية؛ قامت الجزائر سنة 2006 بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (Fonds National des Réserves des Retraites)، هدفه دعم وتكوين احتياطات مالية للمساهمة في استمرارية وديمومة نظام التقاعد، كما توجد إجراءات أخرى تكون على عاتق الدولة تسمح بالاستفادة من التقاعد لفائدة بعض الأشخاص كالمجاهدين.
- **دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة:** تعطي الجزائر بعدا اجتماعيا لبعض فئات المجتمع من خلال تجنيد بعض آليات التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص المعوقين أو المسنين، وتقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة لفائدتهم، وذلك من خلال:
  - تقديم منح مالية مباشرة للأشخاص المعاقين قدرها 4000 دينار شهريا،
  - تقديم منحة جزافية للتضامن قيمتها 10000 دينار مرفقا بالتغطية الاجتماعية لكل شخص معاق بنسبة أقل من 100 %.
  - محاربة الهشاشة والإقصاء عبر جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIP لفائدة الأشخاص بدون دخل، من خلال الاستفادة من إعانة مالية قيمتها 6000 دينار شهريا.
- **دعم المجاهدين:** تتمتع الجزائر بنظام فريد في مجال التكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق، من خلال إعطاء أهمية في تحسين الوضعية الاجتماعية، والصحية والنفسية لفائدتهم، إضافة إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ويتجلى ذلك من خلال:
  - دعم التغطية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق في مواصلة عمليات التكفل الطبي وتحسين الخدمات والامتيازات المقدمة لهم.
  - اقتناء تجهيزات وإنجاز مراكز الراحة لفائدة المجاهدين ومعطوبي الحرب، التكفل بنفقات خدمات النقل البري، والبحري والجوي.

II.قياس أثر التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

1. تطور مجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (01)؛ أن مجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر تعرف تزايدا مستمرا في قيمتها بسبب انتهاجها سياسة إنفاق توسعية. وابتداء من سنة 1995؛ تبنت الجزائر إصلاحات وجعلتها من أهم أولوياتها ، حيث سجلت أعلى مستوى لها بـ 2065 مليار دينار، وترجع أسباب هذه الزيادة الكبيرة لعدة عوامل أهمها: الزيادة السكانية وارتفاع معدلات استهلاك المواد المدعومة، إضافة إلى زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية الأخرى نتيجة البحبوحة المالية التي شهدتها خزينة الدولة. غير أنها عرفت تذبذبا في مستوياتها نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث قدر الغلاف المالي المخصص للتحويلات الاجتماعية سنة 2018بـ763 1مليار دينار مقابل 830 1مليار دينار سنة 2015، كما عرفت سنة 2017 انخفاضا بـ 12%بالمقارنة مع سنة 2016، وهو ما يفسر انخفاض مستوى الإنفاق العام. وتجاوزت قيمتها خلال سنة 2019 قيمة 1800مليار دج. تزامنا مع ظهور الجائحة العالمية كوفيد 19في نهاية سنة 2019 وبداية 2020، والذي أدى إلى زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية.

الشكل (01): منحنى تطور مجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر

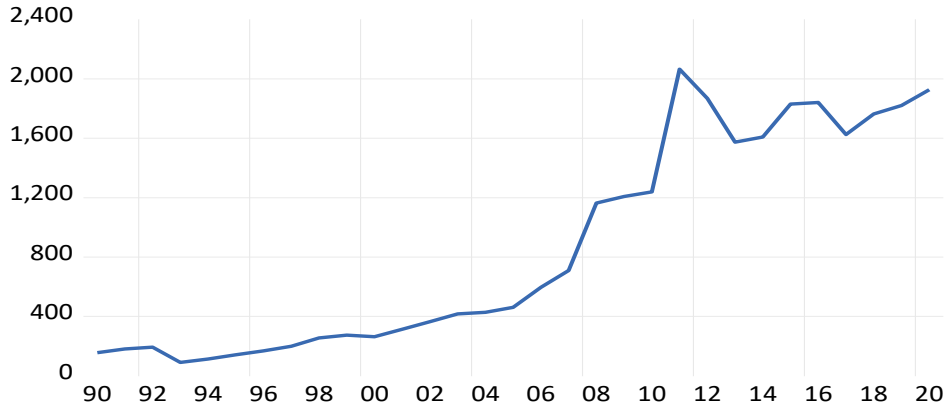

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12 للجدول (01)

2. تطور رصيد الميزانية في الجزائر:

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (02) أدناه؛ أن عجز الميزانية العامة عرف ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة ليسجل أعلى قيمة سنة 2012 بـ2363,769-مليار دج، وهذا الارتفاع نتج بسبب التوسع في دعم المواد الأساسية، غير أنه تراجع سنة 2013 بنسبة 35%مقارنة بسنة 2012. تزامن هذا الانخفاض مع تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014، لتقدر قيمة العجز سنة 2016 بـ 3103,789- مليار دج، لينخفض سنة 2017 إلى قيمة 2285,913-مليار دج، وسرعان ما ارتفع في فترة ما بين 2019 إلى 2020 بسبب أزمة كوفيد 19.

الشكل (02): منحى تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر

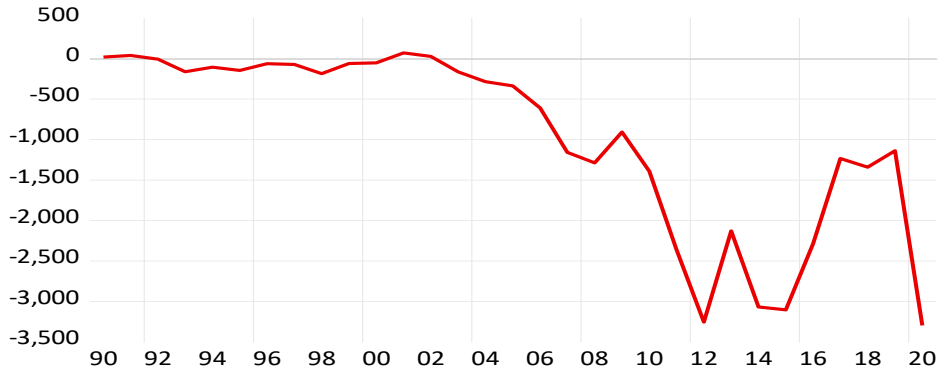

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12 للجدول (01)

3. تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر نسبة لمجموع التحويلات الاجتماعية:

من خلال الشكل (03) أدناه ، فإن عجز الميزانية العامة عرف خلال الفترة الدراسة ارتفاعا مستمرا باستثناء سنتي 2001 و2002 بسبب تطور الإيرادات النفطية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في سنة 2008 ظهرت أزمة أدت الركود الاقتصادي في معظم دول العالم بسبب انخفاض أسعار النفط. وفي سنة 2011 سجلت أعلى قيمة للتحويلات الاجتماعية مقدرة بـ: 2065.074 مليار دج، وهذا الارتفاع راجع إلى احتجاجات ارتفاع المواد الأساسية إذ تم توسيع مخصصات الدعم للمواد الأساسية (السكر، الزيت) وفقا لمضمون المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06مارس 2011. هذا ما أدى إلى تقدير رصيد الميزانية بـ 2363.759-مليار دج ، أي بنسبة من التحويلات الاجتماعية -87.36%. وانخفضت من جديد سنة 2012 بنسبة 57.41-% بالرغم من ارتفاع أسعار النفط. غير أنه في سنة ،2013 عرفت مخصصات التحويلات الاجتماعية تراجعا صاحبه تراجع في رصيد الميزانية بـ 35% مقارنة بسنة 2012. وعلى الرغم من شدة الصدمة المالية التي ألقت بظلالها منذ منتصف سنة 2014؛ فإن الجزائر اختارت الحفاظ على الطابع الاجتماعي لها، حيث انتقلت قيمة التحويلات الاجتماعية من 2128.826-مليار دج سنة 2013 إلى3068.021-مليار دج سنة 2014، و3103.789-مليار دج سنة 2015. ويرجع سبب ذلك إلى الأزمة العالمية للنفط، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 53 دولار سنة 2015، هذا ما صاحبة انخفاض في الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي للإيرادات في الجزائر. وفي سنة 2016، عرف رصيد الميزانية انخفاضا طفيفا نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتنويع الإيرادات خارج المحروقات، واتباع الحكومة سياسة التقشف في نفقات التسيير. وبعد ارتفاع مخصصات التحويلات الاجتماعية في 2018 و 2019 بـ 10%، 7.15% على التوالي، عرفت سنة 2020 انخفاضا 210.98 مليار دج. وعلى الرغم من هذا التراجع؛ يبقى عجز الميزانية العامة يفوق 1000مليار دج كون الاقتصاد الجزائري -كغيره من بلدان العالم- قد تضرر من الأزمة الصحية كوفيد 19؛ وارتفعت مخصصات التحويلات الاجتماعية، وتزامن مع هذا زيادة العجز نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

الشكل (03): منحنى تطور عجز الميزانية العامة ومجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12 للجدول (01)

4. نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين عجز الميزانية العامة ومجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر بواسطة نموذج ARDL:

1.4. تعريف النموذج:

تم الاعتماد عليه في دراستنا هذه لأجل تقدير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في عجز الميزانية العامة SB؛ والمتغير المستقل المتمثل في مجموع التحويلات الاجتماعية TS، على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL ، المقترح من قبل pesaran, et al (1997-2001). ويأخذ نموذج ardl الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ardl في عدد الإبطاءات الموزعة في حدود معلمات، تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع، متوزعة بين الأجل القصير والطويل. (مختاري فتيحة، بلحاج فراجي، ص11). وبالتالي يمكن صياغة النموذج على الشكل الآتي:

$$\Delta SB_t=B_0+\sum B_1\Delta SB_{t-1}+\sum B_2\Delta TS_{t-1}+\alpha_1 SB_{t-1}+\alpha_2 TS_{t-1}+\varepsilon_t$$

حيث:

- Δ يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.
- P,q تمثل الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.
- B_1,B_2 تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).
- α_1,α_2 تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل.ولتطبيق هذه المنهجية (ardl) نتبع الخطوات التالية:
  - إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.
  - اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج.
  - تقدير نموذج ARDL.

- اختبارات جودة النموذج.
- اختبار حدود التكامل المشترك (bounds test) لنموذج ARDL.
- تقدير العلاقة طويلة الأجل.
- تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ.

2.4. النموذج القياسي:

من أجل دراسة أثر مجموع التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2020، قمنا بصياغة النموذج التالي:

$$SB=f(TS)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تمثل:

- **SB**: عجز الميزانية العامة، وهو الفارق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات خلال سنة معينة .
- **TS**: مجموع التحويلات الاجتماعية التي تمثل مجموع الدعم الموجه من طرف الحكومة (دعم السكن، دعم التقاعد، دعم الكهرباء والغاز، دعم الأسعار،...الخ) خلال سنة معينة.

ولتقدير العلاقة (1) في المدى الطويل؛ سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، الذي يوفر لنا إمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترط، بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المدروسة متكاملة عند المستوى أو عند الفروق الأولى، وعليه فمعادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$SB_t = b_0 + b_1{}^{*}SS_t + \varepsilon_t$$

مصدر البيانات: تم الاعتماد في جمع البيانات الخاصة بعجز الميزانية العامة في الجزائر ومجموع التحويلات الاجتماعية على موقع وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

أ. اختبارات السكون للسلاسل الزمنية: إن اختبار استقرارية السلسة الزمنية يعتمد على مدى وجود جذر الوحدة ((unit rootأو عدم وجوده حيث وجوده يعني عدم استقرارية السلسة لوجود انحدار زائف وبالتالي يكون مشكل في التحليل القياسي وتستخدم العديد من الاختبارات لمعرفة درجة السكون أو الاستقرارية وسنكتفي بالاعتماد على اختبار Phillips-perronكما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02): استقرار السلاسل الزمنية (اختبار (Philips-perron)

السلسلة الزمنية		عند المستوى			عند الفرق الأول			القرار
		ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه عام	
عجز الميزانية	T	-2.533827	-0.580144	0.468726	-3.495520	-3.641017	-3.875236	I(1)
	P	0.3109	0.8607	0.8101	0.0587	0.0110	0.0004	
التحويلات الاجتماعية	T	-2.256264	-0.258254	1.399555	-5.646129	-5.685037	-5.256333	I(1)
	P	0.4434	0.9199	0.9562	0.0004	0.0001	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

نلاحظ من الجدول (02) أن كل المتغيرات (عجز الميزانية ومجموع التحويلات الاجتماعية) متكاملة من الدرجة الأولى(1) I عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يسمح لنا بتطبيق نموذج ARDL لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول (حالة دراستنا هذه)، أو عند المستوى والفرق الأول معا.

ب. اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج: اعتمادا على معيار AIC ؛ حُدِّدت فترات الإبطاء الذي اختار لنا أفضل 20 نموذجا، وتبين أن النموذج (4،5) يشكل عدد الفترات المثلى لمتغيرات الدراسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (04): نتائج فترات اختبارات الإبطاء المثلى

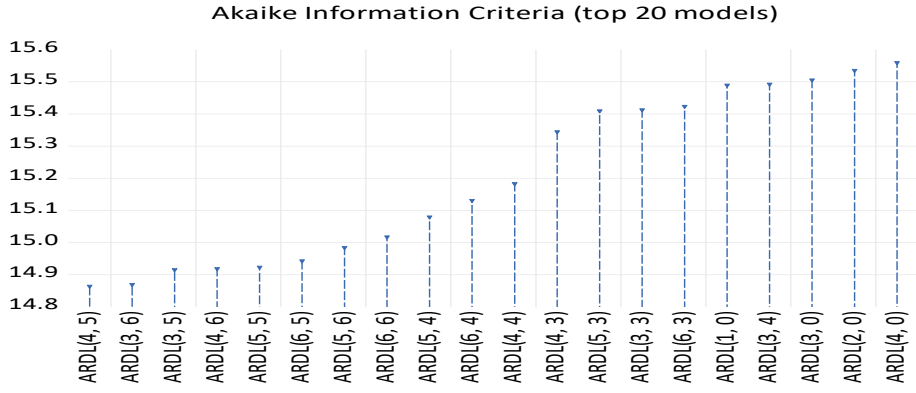

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

ت. تقدير نموذج ARDL

جدول (03): نتائج تقدير نموذج ARDL لنموذج الدراسة

Dependent Variable: SB
Method: ARDL
Date: 07/17/22 Time: 02:06
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (6 lags, automatic): TS
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 42
Selected Model: ARDL(4, 5)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SB(-1)	-0.340136	0.273537	-1.243472	0.2328
SB(-2)	1.188051	0.405397	2.930583	0.0103
SB(-3)	-1.095657	0.281183	-3.896593	0.0014
SB(-4)	-0.440990	0.304092	-1.450186	0.1676
TS	-1.876008	0.455974	-4.114287	0.0009
TS(-1)	1.065035	0.582952	1.826970	0.0877
TS(-2)	0.082616	0.578642	0.142776	0.8884
TS(-3)	-0.239439	0.698972	-0.342558	0.7367
TS(-4)	-3.461514	0.942856	-3.671306	0.0023
TS(-5)	2.015021	0.743376	2.710634	0.0161
C	488.6372	151.5671	3.223898	0.0057

R-squared	0.946935	Mean dependent var	-1148.297
Adjusted R-squared	0.911558	S.D. dependent var	1142.385
S.E. of regression	339.7363	Akaike info criterion	14.79032
Sum squared resid	1731311.	Schwarz criterion	15.32260
Log likelihood	-181.2742	Hannan-Quinn criter.	14.94360
F-statistic	26.76708	Durbin-Watson stat	1.683453
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن قيمة R قد بلغت 0,946935 ، أي حوالي 94,47% ، ممثلة درجة تأثير التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر، وهي درجة تأثير قوية. بالإضافة إلى أن معلمات النموذج لها معنوية إحصائية كلية ترجمها احتمال إحصائية فيشر المقدر بـ 0,00000 ، وهي أقل من 5%، كما أن قيمة اختبار ديربن واطسون بلغت 1,683453.

ث. اختبارات جودة النموذج: قبل اعتماد النموذج ARDL(5،4) في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل؛ ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك باستخدام الاختبارات التشخيصية التالية:

ث1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، نلجأ لاختبار الارتباط الذاتي **LM test** كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(04): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.386080	Prob. F(2,13)	0.2847
Obs*R-squared	4.569834	Prob. Chi-Square(2)	0.1018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن prob chi-square تقدر بـ 0,2846، وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

ث2. اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم اختبار-Breusch-pagan godfrey الموضح في الشكل التالي:

جدول رقم (05): نتائج اختبار Breusch-pagan-godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.865834	Prob. F(10,15)	0.5810
Obs*R-squared	9.515324	Prob. Chi-Square(10)	0.4840
Scaled explained SS	2.403169	Prob. Chi-Square(10)	0.9922

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن قيمة prob F تقدر بـ 0.5810 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

ث3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم **Jarque-Bera** كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

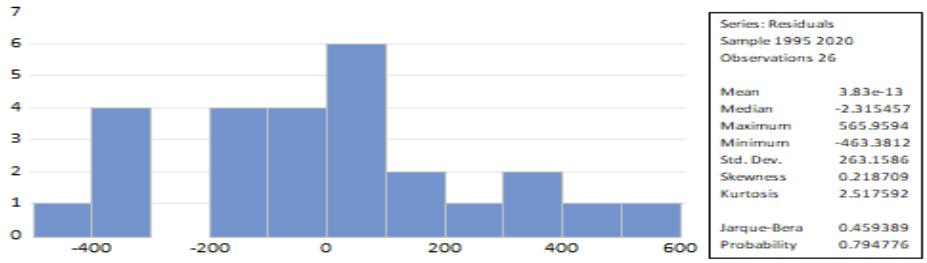

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

نلاحظ من الشكل رقم (05) أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha \geq 0.5$)، ومن خلال قيمة j-b =0.46 أقل من χ^2 _ 5,99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

ث4. اختبار الاستقرارية: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أية تغيرات هيكلية؛ لابد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نتائج اختبار استقرارية النموذج

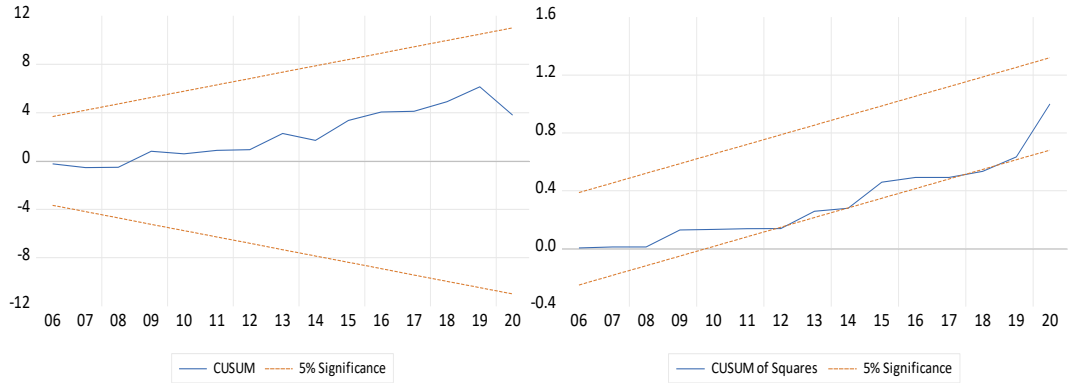

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

نلاحظ من الشكل رقم 04 أن التمثيل البياني في كل من CUSUM test و CUSUM of squares testداخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج.

ج. اختبار حدود التكامل المشترك (bounds test)لنموذج ARDL: من أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين عجز الميزانية العامة في الجزائر والتحويلات الاجتماعية؛ قمنا بتطبيق اختبار الحدود، بمقارنة F المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم F المقابلة لمستويات معنوية (1%،2,5%، 5%، 10%)، حيث نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية عند الحدود الدنيا، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك إذا كانت قيم F المحسوبة أكبر من قيم F الجدولية عند الحدود العليا. بينما لا يمكن الحسم إذا كانت قيم F المحسوبة محصورة بين قيم F الجدولية الدنيا والعليا. بينما اختبار T يفسر لنا طبيعة العلاقة: أهي منطقية أم غير منطقية، حيث إذا كانت T المحسوبة أقل من T الجدولية عند الحدود الدنيا؛ قبلنا الفرضية الصفرية التي تنص على أن العلاقة غير منطقية. أما إذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية عند الحدود العليا؛ قبلنا الفرضية البديلة التي تنص على أن العلاقة منطقية. وكانت نتائج الاختبار:

جدول رقم (06) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	14.54977	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
Actual Sample Size	26	Finite Sample: n=35		
		10%	4.225	5.05
		5%	5.29	6.175
		1%	7.87	8.96
		Finite Sample: n=30		
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.960327	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

- من خلال الجدول (06) نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تقدر بـ 14,54977 ، وهي أكبر من قيم F الجدولية عند الحدود العليا عند جميع مستويات المعنوية (1%،2,5%، 5%، 10%)، وعليه نقبل الفرضية البديلة، أي هناك **علاقة تكامل مشترك** بين التحويلات الاجتماعية و عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990-2020.
- وأيضا، نلاحظ أن القيمة المطلقة المحسوبة لـ T تقدر بـ 4,960327، وهي أكبر من قيمة T الجدولية عند الحدود الدنيا عند جميع المستويات المعنوية (1%،2,5%، 5%، 10%)، وعليه، نقبل الفرضية البديلة، أي أن علاقة التكامل المشترك بين التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 هي **علاقة منطقية**.

ح. تقدير العلاقة طويلة الأجل: يظهر الجدول التالي العلاقة طويلة الأجل لأثر التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990-2020.

الجدول (07): تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(SB)
Selected Model: ARDL(4, 5)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 07/18/22 Time: 01:42
Sample: 1990 2020
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	488.6372	151.5671	3.223899	0.0057
SB(-1)*	-1.688732	0.340448	-4.960327	0.0002
TS(-1)	-2.414288	0.551952	-4.374091	0.0005
D(SB(-1))	0.348596	0.392208	0.888804	0.3881
D(SB(-2))	1.536647	0.298721	5.144096	0.0001
D(SB(-3))	0.440990	0.304092	1.450186	0.1676
D(TS)	-1.876008	0.455974	-4.114287	0.0009
D(TS(-1))	1.603316	0.615546	2.604706	0.0199
D(TS(-2))	1.685932	0.737439	2.286197	0.0372
D(TS(-3))	1.446493	0.646586	2.237125	0.0409
D(TS(-4))	-2.015021	0.743376	-2.710634	0.0161

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS	-1.429645	0.078010	-18.32633	0.0000

EC = SB - (-1.4296*TS)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

نلاحظ من الجدول (07) أن التحويلات الاجتماعية تؤثر على عجز الميزانية العامة في المدى الطويل، بحيث إذا زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% ، فإن عجز الموازنة يتغير ب 1,429645% ، وهو ما يؤكد صحة النظرية الاقتصادية وأغلب الدراسات القياسية في هذا الجانب.

د. تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ: يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ، والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى، إذ يكون حد تصحيح الخطأ مبطئا لفترة زمنية واحدة فقط باعتباره متغيرا تفسيريا، فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، بحيث أنه إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية معنوية أقل من 5%؛ دل على أن هناك علاقة طويلة الأجل، بينما القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ

تعبر عن السرعة في استعادة حالة التوازن من جديد. وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (08): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(SB)
Selected Model: ARDL(4, 5)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 07/17/22 Time: 22:06
Sample: 1990 2020
Included observations: 26

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	488.6372	107.8236	4.531822	0.0004
D(SB(-1))	0.348596	0.323140	1.078776	0.2977
D(SB(-2))	1.536647	0.282560	5.438306	0.0001
D(SB(-3))	0.440990	0.259344	1.700406	0.1097
D(TS)	-1.876008	0.441457	-4.249580	0.0007
D(TS(-1))	1.603316	0.547073	2.930718	0.0103
D(TS(-2))	1.685932	0.587075	2.871749	0.0116
D(TS(-3))	1.446493	0.593796	2.436010	0.0278
D(TS(-4))	-2.015021	0.591852	-3.404605	0.0039
CointEq(-1)*	-1.688732	0.303112	-5.571311	0.0001

R-squared	0.840478	Mean dependent var	-122.6422
Adjusted R-squared	0.750747	S.D. dependent var	658.8815
S.E. of regression	328.9482	Akaike info criterion	14.71340
Sum squared resid	1731311.	Schwarz criterion	15.19728
Log likelihood	-181.2742	Hannan-Quinn criter.	14.85274
F-statistic	9.366629	Durbin-Watson stat	1.683453
Prob(F-statistic)	0.000072		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews12

نلاحظ من الجدول (08) أن التحويلات الاجتماعية تؤثر على عجز الميزانية العامة في الجزائر في الأجل القصير، وهي ذات دلالة إحصائية ($prb\leq0.05$) وبتأثير موجب، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن التحويلات الاجتماعية تؤثر إيجابا وسلبا على الموازنة العامة على حسب حجم التحويلات الاجتماعية المخصصة.

كما نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة الإشارة (**cointEq(−1)=−1,688732**) وذات معنوية إحصائية (0.0000)، أي أن 168,87% من عجز الميزانية العامة في الجزائر يمكن تصحيحها من فترة لأخرى، والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه، والتي حاولنامن خلالها معرفة مدى تأثير التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر، استطعنا التوصل إلى النتائج التالية:

- ترصد الجزائر سنويا مخصصات مالية جد معتبرة لصالح التحويلات الاجتماعية، تؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا لصالح الأفراد، وقد استعرضنا من خلال هذه الدراسة سياسة الإنفاق مباشرة على السياسات الاجتماعية، وذلك من خلال مختلف القطاعات الست الرئيسية التي تشكل مجموع التحويلات الاجتماعية.
- التحويلات الاجتماعية تؤثر على عجز الميزانية العامة في المدى الطويل، بحيث إذا زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% فإن عجز الموازنة يتغير بـ 1,429645%.

- التحويلات الاجتماعية تؤثر على عجز الميزانية العامة في الجزائر في الأجل القصير وهي ذات دلالة إحصائية ($prb \leq 0.05$)، وبتأثير موجب، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن التحويلات الاجتماعية تؤثر إيجابا وسلبا على الموازنة العامة، على حسب حجم التحويلات الاجتماعية المخصصة التي تتأثر بتقلبات في سعر النفط.
- قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة الإشارة ($cointEq(-1)=-1,688732$)، وهي ذات معنوية إحصائية (0.0000)، أي أن 168,87% من عجز الميزانية العامة في الجزائر يمكن تصحيحها من فترة لأخرى، والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

قائمة المراجع:

- Ministère Des Finances d'Algérie, (Septembre 2014). *Note De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2015.*
- بوحوش أسماء و صيد فاتح .(2022).أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 2000-2020. التكامل الاقتصادي ،10(02).281-297.
- دندان فتحي حسن و قدال زين الدين. (2022). الدعم الحكومي و انعكاساته على الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020. آفاق للبحوث و الدراسات، 369-350.
- كافية عيدوني . (2021). أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج .ARDL المنهل الاقتصادي، 244-225.
- بشار يونس صبيح الخوالدة وإبراهيم البطانية. (2018). أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة. مجلة العالمية للاقتصاد و الاعمال، 04(02).152-163.
- طارق إسماعيل. (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي (44).
- عبد الصمد السعودي. (2019). دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2018. مجلة دراسات اقتصادية.
- عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
- عبد المجيد عبد المطلب. (2003). السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي. القاهرة : مجموعة النيل العربية .
- رمزي زكي . (1999). الصراع الفكري و الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث. القاهرة: ط1،سينا للنشر.

- لحسن دردوري. (2013-2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر و تونس -. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية . جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر.
- رمزي زكي. (2000). انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي،. سوريا: دار الهدى للثقافة والنشر.
- محمود عبد الرزاق. (2011). الاقتصاد المالي (المجلد ط1). الاسكندرية ،مصر: دار الجامعية.
- كمال قويدري. (ديسمبر 2015). دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر. الاقتصاد و التنمية البشرية.6(01).133-147.
- سمير لعيسوف. (2021). سمير لعيسوف . (2021). سياسة دعم الطاقة في الجزائر. أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد المالية العامة /مالية المحلية. جامعة أبي بكر بلقايد، قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان ، الجزائر.